جامعة تكريت
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

المرحلة : الرابعة

المادة : تاريخ العالم المعاصر

عنوان المحاضرة : الازمات الدولية في العالم

اسم التدريسي : م.م. عماد طلفاح محمد

الايميل الجامعي للتدريسي : emad.tlfah@tu.edu.iq

الازمات الدولية في العالم

(الازمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ ، الازمة المنشورية ١٩٣١ ، الاحتلال الايطالي للحبشة ، الازمة النمساوية ، الازمة التشكوسلوفاكية ، الازمة البولندية)

الازمة الاقتصادية العالمية و اهم نتائجها الدولية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

ان دراستنا للازمة الاقتصادية تتميز عن دراسة الاقتصاديين لها من حيث انهم يتناولونها من زاوية اقتصادية صرفة ، ويركزون في دراستهم لها على الأنظمة والمبادئ الاقتصادية ،في حين اننا نركز في دراستنا لها على اظهار اسبابها ونتائجها الدولية .

اولا : الازمة الاقتصادية وتأثيرها على انظمة الدول الكبرى :-

ابتداء من عام ١٩٢٩ اخذت تظهر على الولايات المتحدة معالم الازمة الاقتصادية التي ما لبثت ان انتشرت عدواها في جميع انحاء العالم وذلك في اقل من ثلاث سنوات . فما هي اسباب هذه الازمة وكيف تطورت ؟ وما هي انعكاساتها على انظمة الدول الكبرى ؟

البند الأول : اسباب الازمة الاقتصادية وتطورها :

تعود اسباب الازمة الاقتصادية الى الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الامريكي لفترة الحرب العالمية الأولى ، والى انفتاح اسواق العالم امامه بشكل عام واسواق اوربا بشكل خاص . ثم اغلاق هذه الاسواق في وجهه مع عودة المصانع الأوربية الى الانتاج بعد أن توقفت خلال الحرب العالمية الأولى . اذ ان المصانع الأوربية لم تنتج من السلع ما يكفي حاجات الاسواق المحلية وحسب وانما يكفي ايضا لسد حاجات الاسواق العالمية بشكل عام واسواق مستعمراتها بشكل خاص . وهذا ما ادى الى اغلاق الكثير من الاسواق في وجه المنتوجات الأمريكية ،حبنا وبالتالي الى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية الى الخارج، وبسبب عدم تمكن الحكومة الأمريكية من تامين الاسواق الخارجية لبضائعها من جهة واستمرار الانتاج الأمريكي بنفس النسب السابقة من جهة ثانية ، انخفضت اسعار هذه السلع بشكل ملحوظ وذلك تطبيقا للمبدأ الاقتصادي العام القائل بحتمية انخفاض الاسعار مع زيادة العرض على الطلب .

حاولت المصارف الأمريكية ان تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق تقديم القروض الى اصحاب المصانع والمشاريع الزراعية الكبرى من اجل الصمود في وجه الازمة . ولكن امتناع المستهلكين الأمريكيين ، الذين كانوا ينتظرون انخفاضا كبيرا في الاسعار عن شراء حاجياتهم ولوازمهم الا الضرورية منها ، ادى الى حصول الكارثة او ما سمي بالكساد الكبير). ونتيجة لذلك توقف المدينون عن تسديد ديونهم مما ادى الى ازمة اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الأمريكية

ما لبثت ان امتدت الى بقية دول العالم ، وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم ، والدور الهام الذي اخذت تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى .

ان سياسة العزلة التي انتهجها الجمهوريون ابتداء من عام ١٩٢١ في علاقاتهم مع الدول غير الأمريكية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية اذ ان الواقع كان يثبت بان الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تترك مناسبة الا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على تجارتها الدولية .

واذا كانت المشاركة الأمريكية الرسمية ضعيفة في بعض الاحيان فان القطاع الخاص الامريكي كان يعوض هذا التقصير مما اعطى اهمية كبرى للدور الامريكي في حل القضايا الاقتصادية الأوربية وغير الأوربية . والا كيف يمكن تفسير مشروعي التعويضات الألمانية : والذين عرفا باسم الاقتصاديين الامريكيين : داوز و (يونغ) . كما ان الديون الأمريكية على الدول الأوربية استغلت من قبل هذه الأخيرة من اجل الحصول على قروض جديدة للنهوض باقتصاداتها . ولهذا فان الديون القديمة بالإضافة الى القروض الجديدة اوجدت رابطة اقتصادية قوية ومتينة بين اوربا والولايات المتحدة الأمريكية . وبسبب اعتماد الأولى على الثانية كان انعكاس الازمة الاقتصادية الأمريكية على اقتصاديات الدول الأوربية . لان الازمة الاقتصادية الأمريكية لم تحل دون تقديم الحكومة الأمريكية والبيوتات المالية الأمريكية ايه قروض جديدة للدول الأوربية وحسب ، وانما دفعت بها الى مطالباتها بدفع ديونها ولاسيما تلك التي وظفت منها لأجال قصيرة الأجل .

اذا بسبب احتجاب القروض الأمريكية عن الدول الأوربية كانت تأثر هذه الأخيرة بالأزمة الاقتصادية الأمريكية ، وأولى الدول التي تأثرت بها كانت النمسا والمانيا اللتان سارعتا الى التفاوض حول انشاء اتحاد كمركي بينهما بحجة التخفيف من وطأة الازمة والحؤول دون استفحالها . ولكن مشروع الاتحاد الكمركي هذا المعروف بالانشلوس) كانت نتائجه سلبية وسريعة عليهما ، اذ ان اصحاب الاستثمارات الاجانب سارعوا الى سحب اموالهم ولاسيما من النمسا بهدف الضغط عليها للتراجع عن هذا المشروع . وهذا ما ضاعف في حدة الازمة الاقتصادية وادى الى توقف بعض المصارف التجارية عن العمل في حين ان البعض الآخر اعلن افلاسه في حزيران من عام ١٩٣١ . وكذلك المانيا لم تنفع معها القروض الكبيرة التي كانت قد تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية و من بريطانيا ، ولا توقفها عن دفع التعويضات .
في عام ١٩٣٠ ، اذ سرعان ما اعلن اكبر مصارف برلين عن افلاسه في تشرين الأول من عام ١٩٣١ . وقد كان للقطاع الصناعي الالماني النصيب الأوفر من الازمة التي بلغت ذروتها في كانون الأول من نفس العام . ثم لحقت بهما هنغاريا ورومانيا في نفس الفترة ، اما بريطانيا فلم ينفع معها تخفيض قيمة الجنية الإسترليني ٤٠% ، ولا اسراع فرنسا الى نجدتها فسقطت في اتون الازمة ، واسقطت معها العديد من الدول الأوربية والأمريكية ومن بينها الدول الإسكندنافية ، فنلندة ، بولونيا ، و كولومبيا . وحتى نهاية عام ١٩٣١ كانت فرنسا الدولة . الأوربية الليبرالية الوحيدة التي اظهرت مناعة في وجه الازمة الاقتصادية حتى

انها حاولت ان تنقذ بريطانيا عن طريق تقديم بعض القروض للمصرف البريطاني المركزي في اب من عام ١٩٣١٠ . ولكن فترة صمود فرنسا لم تستمر طويلا اذ سرعان ما اخذت حصونها الاقتصادية تتساقط مع بداية عام ١٩٣٢ فتساوت في ذلك مع بقية شقيقاتها الدول الأوربية . وبسقوط فرنسا لم يبقى في اوربا سوى الاتحاد السوفيتي صامدا في وجه الازمة الاقتصادية. ، ويعود السبب في البرد ذلك الى النظام الخاص الذي كان تعتمده هذه الدولة ، اي الى اعتمادها على ذاتها بعد أن نجحت الدول الأوربية في فرض العزل النسبية عليها .

البند الثاني : انعكاس الازمة الاقتصادية على انظمة الدول الكبرى:

ان نتائج الازمة الاقتصادية لم تقتصر على قطاع من القطاعات الاقتصادية ولا على واحد من اوجه الحياة بل شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

اولا : انعكاس الازمة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية :

فبعد ان توقفت المصانع والمعامل عن العمل وتدني الإنتاج الوطني لكل دولة ، كانت النتيجة الأولى لذلك هي انتشار البطالة وشمولها جميع بلدان العالم . ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان عدد العاطلين عن العمل ثلاثة ملايين عامل في عام ١٩٣٠ ثم ارتفع هذا العدد الى خمسة عشر مليونا في عام ١٩٣٣ . اما في المانيا فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل في عام ١٩٣٠ حوالي ٢٢٪ من مجموع الألمان القادرين عن العمل ، ثم تضاعفت هذه النسبة في عام ١٩٣٢ حيث بلغت حوالي ٤٤% من مجموع الألمان . اما في بريطانيا وان لم تبلغ نسبة العاطلين عن العمل فيها النسبة الألمانية الا انها كانت كبيرة نسبيا حيث بلغت في عام ١٩٣٢ حوالي ٢٢٪ من مجموع البريطانيين القادرين على العمل . وبشكل عام فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٣٢ بسبب الازمة الاقتصادية حوالي الثلاثين مليون عامل وبهدف الحد من الازمة الاقتصادية ومضاعفاتها سارعت الدول الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة النشاط الى اقتصادها فما هي هذه الاجراءات ؟ وهل راعت كل دولة الظروف المماثلة التي تمر بها الدول الأخرى ؟ اي هل اتى الحل جماعيا راع مصالح الجميع ام انه اتى افراديا لم تراع فيه الدول الا مصالحها الخاصة ان وجود عصبة الأمم كمنظمة دولية عالمية مهمتها الأساسية صيانة السلام والامن العالميين ، وتوثيق التعاون بين الدول ، كان يعتقد بان العلاج سياتي عن طريقها ، وبأنها ستقدم على دعوة الدول حضور جلسات (الجمعية) من اجل مناقشة الازمة الاقتصادية ووضع الحلول لدرء اخطارها او الحد منها بشكل جماعي . ولكن الذي حصل هو اندفعت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من مضاعفات الازمة على اوضاعها الاقتصادية العكس الى العودة باقتصادها الى ما كان عليه قبل والاجتماعية والمؤدية بالتالي ، حيث الازمة ان كل دولة ، فكان سعي كل دولة ينصب بالاتجاهين التاليين :

١- وقف الاستيراد من الخارج او تخفيضه الى اقصى الحدود الممكنة وذلك عن طريق رفع التعرفة الكمركية على البضائع الأجنبية .

٢- زيادة صادراتها الى الخارج بشتى الطرق ولاسيما بلجونها الى تخفيض قيمة عملتها الذي يقوي من وضع بضاعتها في منافسة منتوجات الدول الأخرى المماثلة في الاسواق العالمية .

ان جميع الحلول والاجراءات التي اتخذتها دول العالم كانت تعتمد بشكل اساسي على هذين المبدئين ، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والتي عرفت بسياسة (النيوديل) قامت على ركيزتين : الأولى تجلت بتخفيض قيمة الدولار في نيسان من عام ١٩٣٣ بهدف زيادة الصادرات الأمريكية الى الخارج من جهة وتخفيف قيمة القروض المتوجبة على اصحاب المؤسسات الصناعية والزراعية الكبرى من جهة الثانية . والثاني تجلت برفع التعرفة الكمركية على البضائع الأجنبية وذلك بهدف منع منافسة البضائع الأجنبية للمنتوجات الأمريكية في اسواقها الداخلية ...

اما بالنسبة لبريطانيا فأن حكومة المحافظين التي استلمت الحكم في عام ١٩٣١ كنتيجة للازمة الاقتصادية سارعت الى اعتماد سياسة اقتصادية جديدة عرفت بنظام برافرانس امبريال) . والتي تقوم بالإضافة الى المبدئين السابقين المشار اليهما على تقوية روابط بريطانيا بمستعمراتها . فساعدها هذا النظام على وضع اتفاقيات اوتوا) في عام ١٩٣٢ كما ساعدها على تشجيع الطلب الوطني عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين اما فرنسا فأنها على الرغم من مقاومتها في بداية الأمر تخفيض قيمة عملتها الا انها عادت واتخذت قرارها بتخفيض قيمة الفرنك في سنة ١٩٣٦ ، كما انها كانت قد اتخذت بالإضافة الى ذلك بعض الاجراءات التي جعلت من سياستها الجديدة مشابهة والى حد بعيد سياسه النيوديل الأمريكية .

لقد كان من نتائج هذه الحلول الفردية ان قوت من الروح القومية لدى الشعوب ، فانعكس. ذلك سلبيا على قيمة المبادلات التجارية الدولية بالإضافة الى ذلك ادى الى تعطيل في الأنظمة السياسية ، والى جنوحها جميعا نحو تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والى قيام انظمة ديكتاتورية على انقاذ الأنظمة الليبرالية

اولا : بالنسبة للمبادلات التجارية الدولية حصل انخفاض كبير في قيمتها والاحصاءات التالية تظهر ذلك بوضوح :

اذا نحن اخذنا قيمة التجارة الدولية في السنة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى ، اي في سنة ١٩١٣ ، كأساس واعتبرنا ان قيمة التجارة الدولية في هذا العام كانت مئة بالمئة فان . قيمة المبادلات الدولية في عام ١٩٢٩ كانت قد بلغت قيمتها حوالي ١٢٩ % ، اي زيادة قدرها ٢٩% من مجموع قيمة المبادلات الدولية لعام ١٩١٣ . واذا ما اعتبرنا ان فترة ١٩١٣ ١٩١٨ غير محسوبة بسبب

الحرب العالمية الأولى ، فان الزيادة السنوية كانت حوالي ٣% من مجموع مبادلات ١٩١٣ ، وذلك على الرغم من ذيول الحرب العالمية الأولى . اما في فترة العشر سنوات لاحقة للازمة الاقتصادية (١٩٢٩) - (١٩٣٩) وبسبب الاجراءات الإفرادية ، التي اتخذتها الدول لحماية منتوجاتها ، فان قيمة المبادلات التجارية لم تبلغ سوى ١٢٢.٨٪ بالنسبة لمبادلات عام ١٩١٣ . وقد يتصور البعض ان هنالك زيادة حوالي ٢٢.٨% ، الا ان الصحيح هو ان هنالك انخفاض بلغ ٦.٢% ، لان الاساس الذي يجب ان يتخذ في هذه الحالة لمعرفة تطور المبادلات التجارية هو ليس عام ١٩١٣ وانما عام ١٩٢٩ ، وهذا يدل على ان قيمة المبادلات التجارية في السنوات العشرة اللاحقة للازمة الاقتصادية كانت قد سجلت انخفاضا سنويا قيمته حوالي ٠.٦٢% ، وذلك على الرغم من الزيادة العامة في قيمتها بالنسبة لمبادلات عام ١٩١٣ والتي بلغت ٢٢.٨% .

ان هذا الضعف العام في المبادلات التجارية الدولية هو ناتج من مجموع انخفاضات المبادلات التجارية لجميع الدول ، ولقد انعكس ذلك على قيمة الفائض في الميزان التجاري للدول الكبرى ، اذ ان الولايات المتحدة الأمريكية التي كان فائض ميزانها التجاري حوالي عشر مليارات ونصف المليار من الدولارات في فترة العشر سنوات السابقة للازمة الاقتصادية ، اي في فترة ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، قد اصبح فائضها في فترة ١٩٢٩) - ١٩٣٩) لم يتجاوز الا اربع مليارات والنصف المليار من الدولارات . كما ان الاستثمارات الأمريكية الخارجية كانت قد انخفضت بسبب الازمة الاقتصادية من ١٥.٥ مليار دولار في فترة ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، الى حوالي ١٠ مليارات دولار في فترة ١٩٢٩ – ١٩٣٩ ان الاجراءات الفردية والحلول القومية لم يمنع الدول من اللجوء الى بعض المبادرات على المستوى الثنائي او الجماعي من اجل ايجاد الحلول للازمة الاقتصادية او التقليل من مضاعفاتها . وسنضرب لذلك مثلين : الأول ويتمثل بمشروع الاتحاد الكمركي بين المانيا والنمسا ولكنه باء بالفشل بسبب مضاعفات الازمة الاقتصادية ذاتها من جهة وموقف الدول الليبرالية المعارض من جهة ثانية . اما الثاني : فيتمثل بإقدام الدول الأوربية الليبرالية على وضع مشروع نهائي للتعويضات الألمانية والديون الأمريكية ، حيث تخلت الدول الأوربية. الليبرالية بموجبه عن التعويضات لصالح المانيا مقابل امتناعها عن الاستمرار في دفع الديون المتوجبة عليها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، فكيف تم ذلك